

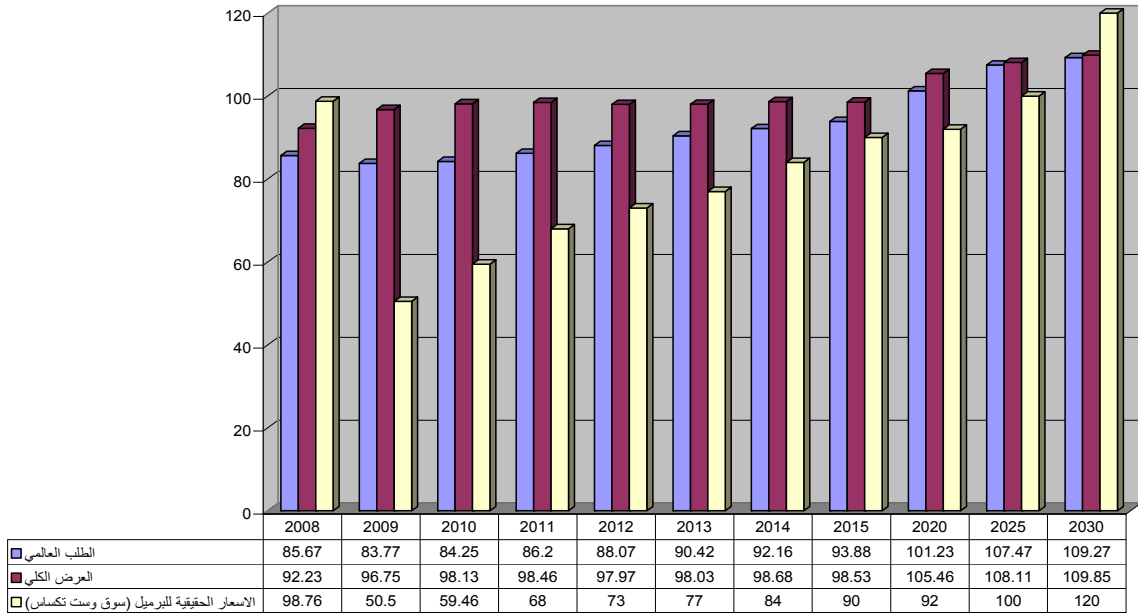
النفط العراقي والأزمة الاقتصادية العالمية القادمة

د. كمال البصري
kamal@field.net
2009-7-8

يسلط المقال الضوء عن الازمة الاقتصادية المتوقعة في عام 2030، وتحدث عن دور النفط العراقي في خفض درجة الاحتقان الازمة العالمية. وتدعو في مجال الأمن القومي والاقتصادي الى تأسيس مركز للبحوث الاستراتيجية. وتؤشر الى ان غياب العمل الاقتصادي التخصصي قد فسخ المجال للطعن في بعض من الجهود الاصلاحية الجادة في ساحات المعترك السياسي.

يعيش العالم اليوم أزمة مالية بسبب شحة السيولة النقدية، والتي نجمت من الإفراط في تمويل المشاريع والتقريب بالضوابط المالية . ويتوقع ابتداءً من العام القادم ان يبدأ الاقتصاد العالمي بأستعادة عافيتة وبشكل تدريجي. إلا أن من اثار الأزمة أنها خلقت بيئة أستثمارية متخفضة وحذرة ستبقى معنا الى حين. ويتوقع أن يستمر تحسن الوضع الأقتصادي الى عام 2025، بعد هذا التاريخ سيبدأ العالم بمواجهة أزمة تتجسد بشحة الأمدادات النفطية. وأن العالم سيعلق الأمل على زيادة انتاج النفط العراقي والسعودي للخروج من الازمة.

تشير دراسة صادرة من احدى المؤسسات الاستشارية Wood Mackenzie، والصادرة في 29 April 2009 ان الفجوة السائدة بين العرض والطلب على النفط الخام سوف تنقلص بحلول عام 2025 وستنشأ عنها أزمة نفطية ينجم عنها ارتفاع شاق بالأسعار.



المصدر: Wood Mackenzie

وتشير الدراسة الى ان هناك حالياً فائضاً في سوق النفط تساهم الاوبك فيه بمعدل 6.5 مليون برميل يوميا، غير أن هذه الحالة في المدى البعيد سوف تتغير بحلول عام 2010 ، اذ سينخفض العرض من دول خارج أوبك، وفي نفس الوقت سيزداد الطلب على النفط (بعد تجاوز الأزمة المالية الحالية). بحلول عام 2015، وبفعل زيادة الطلب على النفط فإن الفجوة بين المعروض والمطلوب من

النفط سوف تتقلص، الأمر الذي يشكل تزايد الاعتماد على أوبك لتطوير قدراتها الإنتاجية (بالأخص السعودية والعراق). تشير التوقعات لعام 2030 أن تصل الأسعار الحقيقية لنفط برنت الى \$ 118.50 للبرميل الواحد، وخام غرب تكساس الوسيط \$ 120 للبرميل.

وأعمدت الدراسة على تحديد مستقبل الأسعار على أساس أن الناتج المحلي الاجمالي سوف ينمو خلال الفترة (2020 – 2030) بمعدل % 3.2. وعلى اساس ان هناك حالات أستثمارات نفطية حذرة أملتها ظروف الازمة المالية الخالية. وقد جاءت الدراسة موضحة لفترةين زمنيتين :

1- الفترة من (2010 – 2015): من المتوقع أن تصل الأسعار الحقيقية إلى \$ 90.00 للبرميل لخام غرب تكساس الوسيط الى 2015، بسبب زيادة الطلب على النفط نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي، ويستمر الارتفاع الى \$ 92 في عام 2020 .

2 - الفترة من (2020 – 2030) : سترتفع الأسعار ارتفاعاً شامخاً، بسبب عدم سرعة مجاراة العرض للطلب لتبلغ في عام 2030 الى \$ 120.

أما ما يخص توقعات العرض العالمي: اذ لا يتوقع من الدول المصدرة للنفط (خارج مجموعة الأوبك) أن تستطيع زيادة الإنتاج والتصدير (عدا البرازيل وكندا). أما مجموعة دول الأوبك وعلى وجه التحديد السعودية والعراق، فهما الدولتان اللتان ستكونان قادرتان على الإنتاج بمعدلات اكبر. من الجدير بالذكر في عام 2008 كان العرض العالمي للنفط بحدود 90 مليون برميل باليوم، أما توقعات العرض العالمي في 2030 ستكون بحدود 109.6 مليون برميل باليوم.

وأما ما يخص توقعات الطلب العالمي: فبعد الانخفاض في الطلب على النفط بسبب الأزمة المالية، من المتوقع أن ينمو الطلب بشكل تدريجي في عام 2010، وسيستمر بوتيرة قوية الى عام 2025. ومن ثم بعد ذلك ينمو الطلب بدرجة اقل وبمعدل 1.8 مليون برميل يومياً للفترة 2025-2030 ليبلغ الطلب 109.3 مليون برميل باليوم. وسوف تساهم كل من الصين والهند في زيادة النمو وبالشكل التالي: طلب الصين من المتوقع أن يرتفع من 9.6 مليون برميل يومياً في عام 2008 إلى 17.4 مليون برميل يومياً في عام 2030. واما طلب الهند فمن المتوقع أن يزداد الطلب من 3.1 مليون برميل يومياً في عام 2008 إلى 6.9 مليون برميل يومياً في عام 2030. في مقابل ذلك من المتوقع ان ينخفض الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD من 16.0 مليون برميل يومياً في عام 2008 إلى 15.2 مليون برميل يومياً في عام 2030. اما طلب الولايات المتحدة سوف يسترد عافيته في 2015 ليبلغ 19.8 مليون برميل يومياً ثم يعود للهبوط الى 19.0 مليون برميل يومياً في عام 2030. بالنسبة لدول الأوبك فإن الطاقة الإنتاجية ستخفض بمقدار 1.4 مليون برميل يومياً في عام 2025، وذلك لأسباب تتصل بصعوبات مالية استثمارية. وعليه فان الطاقة الإنتاجية الفائضة في أوبك ستبلغ 0.5 مليون برميل يومياً للفترة 2025-2030. ونتيجة ذلك لاشك أن أسعار النفط خلال الفترة 2020 - 2030 سوف ترتفع ارتفاعاً شامخاً مسببة أزمة اقتصادية عالمية. ان ازمة ارتفاع الاسعار ستؤدي الى رفع تكاليف الانتاج المادي والخدمي وارباك لحركة الاسواق،

واعادة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية، وارتفاع في اسعار المواد الغذائية، وظهور نسبة عالية من البطالة و ثم الى اتساع رقعة الفقر والحرمان. وسوف تنعكس ظاهرة ارتفاع الاسعار ايجابيا على الايرادات النفطية، ولكن سلبيا على التجارة والاستثمار.

لاشك أن الأزمة الاقتصادية العالمية (المتوقعة) سوف تكون محل اهتمام مراكز البحوث الاستراتيجية العالمية. وأن دول العالم وبالأخص الصناعية منها سوف تخطط لحماية اقتصادياتها ومصالحها. ان العراق بالذات وامكانياته النفطية سوف يكون محط الأنظار والأهتمام. واذا ما اردنا ان نحول أهتمام العالم لصالح العراق، فان العراق مدعو ان يضع ستراتيجية سياسية واقتصادية لدرء المخاطر المحتملة. لقد كانت ثروة النفط ولا زالت مصدر عدم استقرار للعراق، فيا ترى هل نستطيع ان نخطط لستراتيجية اقتصادية-سياسية بالمستوى المطلوب؟.

في ظل الوضع القائم على اقتسام الوظائف (على مختلف درجاتها) طائفا وسياسيا واقليميا، فاننا لا نعمل للعراق وانما لانتماءاتنا. لقد بلغ الامر من السوء حتى تم تقاسم الوظائف الخاصة بالدراسات الاستشارية التي تخطط لمستقبل العراق. ان من متطلبات النزاهة ان تقوم المؤسسات الرقابية باصدار تعليمات وأجراءات رادعة لهذا النهج، وان لا نكتفي بالفساد المالي المباشر.

عالميا ان انتاج الفكر الاستراتيجي هو من اختصاص مؤسسات متخصصة (Think Tanks) . أن العراق مدعو لانتاج هذا الفكر في مجال الأمن القومي والاقتصادي (من خلال مؤسسات مشابهة). ان غياب العمل الاقتصادي التخصصي قد فسح المجال للطعن في بعض من الجهود الاصلاحية الجادة في ساحات المعترك السياسي. لقد حان الوقت ان تقوم الحكومة بأعتماد هذا اللون من المؤسسات المتخصصة.

توقعات العرض والطلب على النفط الخام وأسعاره

	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2020	2025	2030
طلب العالمي	85.67	83.77	84.25	86.2	88.07	90.42	92.16	93.88	101.23	107.47	109.27
عرض غير مجموعة أوبك	49.34	50.61	50.56	51.17	51.57	52.05	52.74	53.19	55.68	56.64	56.8
عرض مجموعة أوبك	39.61	39.65	40.63	41.16	41.45	42.17	42.68	43.01	47.66	51.15	52.76
عرض الإضافي والممكن من أوبك	3.28	6.49	6.94	6.13	4.95	3.81	3.26	2.33	2.12	0.32	0.29
العرض الكلي	92.23	96.75	98.13	98.46	97.97	98.03	98.68	98.53	105.46	108.11	109.85
الاسعار الحقيقية للبرميل (سوق وست تكساس)	98.76	50.5	59.46	68	73	77	84	90	92	100	120